مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

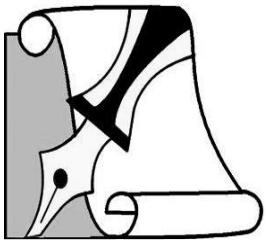

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

سقوط ترامب وتداعياته الاسرائيلية والعربية

1 – مدخل:

على مر التاريخ كانت منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام جل الإدارات الأمريكية لأهميتها الإستراتيجية، ولوفرة المنتجات البترولية فيها، إلا أن السياق الدولي جعل تعامل كل إدارة مختلفا عن الأخرى، فإدارة الرئيس جورج بوش الابن عملت على استخدام القوة وضرب القرارات الدولية عرض الحائط لتدخل إلى منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد هجمات 11 أيلول والتي وجدت فيها أمريكا ذريعة للتدخل في كل من العراق وأفغانستان تحت عنوان "الحرب على الإرهاب"، حيث كلّفت ميزانية الولايات المتحدة مبالغ طائلة. أما إدارة باراك أوباما فقد شهدت على إسقاط أنظمة الدول وهو ما جعلها تقف إلى صف حق الشعوب تارة وحق الأنظمة الاستبدادية تارة أخرى. ومع صعود ترامب إلى الحكم تغيرت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط، ولتحقيق مصالحها كان لابدّ من الانتقال إلى مرحلة تنفيذ الوعود، فسيطرة اللوبي الصهيوني على النظام الأمريكي معروفة منذ وعد بلفور، من خلال توجيهها للانتخابات الأمريكية، وهو ما جعل ترامب يفكر في كسب تعاطف ورضى اللوبي الصهيوني بعد انخفاض شعبيته داخل أمريكا؛ وعليه، فلقد حان الوقت لكي تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية مكانتها وسلطتها في المنطقة، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ في صياغة سياسة تلائم هذا التوجه. وعلى هذا الصعيد يكتسي موضوع فرض "إسرائيل" الكبرى كأمر واقع في الشرق الأوسط أهمية بالغة بالنسبة للدبلوماسية الأميركية، لأن هذا سيجعل من المنطقة حديقة خلفية لأمريكا، وسيجعل تدخلها في أي من شؤون المنطقة نابع من حماية "إسرائيل" كدولة، إضافة إلى ذلك فإن تبعات وجود "إسرائيل" بشكل قانوني سيجعل المنطقة تشهد مسلسلات التطبيع مع الدول العربية، وهو ما سيؤثر على القضية الجوهرية وهي القضية الفلسطينية.

لقد مثلت إدارة ترامب كل ما كان يحلم به اليمين الإسرائيلي. فقد تماهت هذه الإدارة مع كل مواقف الحكومة الإسرائيلية من دون قيد ولا شرط. لا بل إن إدارة ترامب عملت كوكيلة تطبيع لصالح إسرائيل في المنطقة. وكان الطرفان في علاقة خصام لدرجة العداء مع إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، حيث تماهى

الحزب الجمهوري في سنوات ولايتي أوباما مع مواقف اليمين الإسرائيلي ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، واعتبر هذا الحزب أن أوباما هو أسوأ رئيس اميركي لناحية العلاقات مع إسرائيل، وهو موقف ينسجم معه ويؤيده اليمين في إسرائيل أيضا، يصرح فيه أحيانا ويخفيه أحيانا أخرى، إلا أن الكثير من التصريحات في السنوات السابقة لقيادات من اليمين تؤكد هذا التوجه. وقد اعتبر اليمين الصهيوني أن انتخاب ترامب فرصة تاريخية يمكن من خلالها إحداث قطيعة مع فترة أوباما، خاصة وأن ترامب نفسه سفّه أوباما واعتبره أسوأ رئيس في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، مستندا، من بين ما استند عليه، على تعامله مع إسرائيل. وقد اعتبر اليمين أن فوز ترامب جاء لصالح أيديولوجيته، خاصة وأن الطاقم المحيط بترامب يعتبر من المؤيدين المتفانين لمصلحة إسرائيل. ففي وثيقة اعدها مستشارا ترامب ديفيد فريدمان وجيسون غرينبلات حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقدماها إلى ترامب خلال الانتخابات، أشير إلى أن هذا الأخير يريد المحافظة على مصالح إسرائيل. وأكد دوري غولد، الذي شغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن توجهات الرئيس الجديد بالنسبة لإيران مختلفة عن إدارة أوباما، حيث أن الوثيقة المذكورة تشير، برأي غولد، إلى أن إيران تنتهك الاتفاقية الموقعة معها، وبيّن غولد أن الوثيقة تتحدث عن حدود آمنة وقابلة للدفاع عن إسرائيل في أي تسوية، وهذا باعتقاده يمثل تراجعاً عن فكرة الانسحاب إلى حدود العام 1967. ولم يكن خافيا أن توترا ساد العلاقات بين نتنياهو وأوباما خلال السنوات الثماني لولايتي الأخير، حيث انتخب الرجلان في الفترة نفسها تقريبا (أوباما عام 2008 ونتنياهو عام 2009)، وقد اضطرا للعمل معا، ولم يخفيا التوتر في المواقف بينهما، فقد فرض أوباما على نتنياهو قبول حل الدولتين، وساهم في تعطيل الكثير من المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية، وكان معارضا لنهج نتنياهو بالنسبة للملف النووي الإيراني، ورؤيته للأزمة في الشرق الأوسط، وغيرها من القضايا والسلوكيات التي عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والسلوك في قضايا مختلفة، إلا أن أوباما لم يقلل من تعهده بحماية الأمن الإسرائيلي ودعم إسرائيل والتزامه بتفوقها. ولكن تحولات حدثت في اليمين الإسرائيلي واليمين الأميركي جعلت اليمين في إسرائيل ينظر إلى الحزب الجمهوري كامتداد لليمين في إسرائيل والحزب الديمقراطي كامتداد لليسار في إسرائيل، وجعلته واثقا من أن فوز ترامب ستكون له انعكاسات إيجابية على مصالح اليمين في إسرائيل وأيديولوجيته.

تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو لم يعمل قط أمام رئيس حزب جمهوري، ففي فترة ولايته الأولى (1996– 1999) عمل أمام الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وفي الولايات الثلاث الأخيرة عمل أمام الرئيس أوباما، وكان ترامب أول رئيس من الحزب الجمهوري يعمل نتنياهو أمامه، وهو الحزب الذي يعتبر اليمين فوزه امتدادا لصعود اليمين في العالم، وتأكيدا على صدقية توجهات اليمين في القضايا الاقتصادية والسياسية والقيمية.

2 – سياسة دونالد ترامب في الشرق الأوسط:

تمحورت السياسة الأمريكية حول فكرة "فرّق تسد" وهو ما جعلها تعمل عن طريق افتعال أزمات في الشرق الأوسط من أجل إعادة فرض نفسها كمنقذ في المنطقة عن طريق فكرة تقوية علاقاتها مع حلفائها. وبالتالي تعتبر سياسة إدارة أزمة عن طريق افتعال أزمة أخرى ليست بالجديدة على الساحة الدولية، والمقصود بها افتعال جهة معينة أزمة للضغط على الدولة الأخرى لصالح الأزمة الرئيسة. فعلى المستوى العربي في الشرق الأوسط فإن مجلس دول التعاون الخليجي يعتبر أقوى تجمع عربي عموماً وخليجي على وجه الخصوص، فكانت بداية الأزمة بين كل من قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى. فقد قررت الدول الأربع بتاريخ 5 من حزيران 2017 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وكان كل من البحرين والسعودية والإمارات قد قام بسحب سفرائه من قطر في 2014 وفرض حصار جوي وإغلاق الحدود معها بسبب ما وصفوه بأنه عدم التزام الجانب القطري بالقرارات التي تم الموافقة عليها سابقاً داخل مجلس دول التعاون الخليجي أثناء اتفاق الرياض 2013، والتي تتشكل في مهاجمة النظم الخليجية من خلال قناة الجزيرة القطرية، إضافة إلى الموقف من الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر، العلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها الإمارات جماعة إرهابية، وكذلك طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية.

فالأزمة الخليجية، لها تفسيرات مختلفة، فقد كانت السياسات القطرية محط إزعاج منذ تسعينيات القرن الماضي للعديد من الأنظمة وذلك بسبب سياساتها الخارجية والإعلامية، ذلك أنها فتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدور مؤثر في تجديد الخطاب الديني، إضافة إلى سماحها ببناء كنائس وتمويلها بتبرع من أمير قطر شخصياً. ففي 2013 كانت نقطة التحول، حيث شهدت المنطقة العربية تغيراً كثيراً على مستوى الأنظمة السياسة بسبب الثورات العربية، فعزا معظم الباحثين صعود النظام العسكري في مصر إلى دعم

الإمارات والسعودية، وهو ما يمكن تسميته بالثورة المضادة، بقيادة الدولتين الخليجيتين والتي كانت تحاول قطر عرقلة هذا العمل. وبعد انتخاب ترامب قام كل من الإمارات والسعودية بالتحالف مع أمريكا، وهو ما دعا لقيام قمة أمريكية خليجية مع تهميش الحضور القطري، وفي هذه القمة قامت أمريكا بعقد اتفاق مع السعودية دفعت على إثره هذه الأخيرة مبلغ 460 مليار دولار من أجل اتفاقيات عسكرية واقتصادية ضمت السماح لشركات أمريكية بتأسيس مراكز لها في السعودية. وبعد انتهاء القمة، بالضبط في تاريخ 20 ايار 2017 تم نقل تصريحات على وكالة الأنباء القطرية "قيل إنها منسوبة" لأمير قطر دافع فيها عن بلاده وعن سياساتها ضد التهم الموجهة إليها، سواء بدعم جماعات إرهابية، ورفض تصنيف جماعات مثل "الإخوان المسلمون"، "حزب الله " اللبناني، و حركة المقاومة الإسلامية "حماس" كجماعات إرهابية، كما دافع عن سياسات بلاده المقربة من إيران، قائلاً إنّه "نظرًا إلى ما تمثله إيران من ثقل إقليمي وإسلامي لا يمكن تجاهله"، لاحقاً أنكرت قطر تمامًا صدور هذه التصريحات عن أمير دولة قطر، وذكر بعض المسؤولين القطريين تعرض موقع الوكالة القطرية وحسابها على موقع "تويتر" للاختراق الإلكتروني.

إن نظرية إدارة الأزمة بافتعال أزمة أخرى حاضرة بقوة في الأزمة الخليجية، فلقد تعددت التحليلات حول أزمة قطر، وكيف وقع الشرخ في أقوى تجمع عربي، خصوصاً عندما ربط أغلب المحللين قيام الأزمة بزيارة ترامب، إلا أن الواضح من الأزمة أن دولة قطر لم تتأثر بشكل كبير على العديد من النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وأن الأزمة لم تتعد قطع العلاقات الدبلوماسية والجوية وإغلاق الحدود.

أما في الشق الثاني فإن مجال العلاقات الدولية يعتمد على مبدأ "المصلحة ثم المصلحة"، كذلك "لا توجد صداقات دائمة أو عداوات دائمة بل مصالح دائمة" وهو المبدأ التي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية على أكمل وجه، فهي تعمل على موازنة مصالحها مع جميع حلفائها، وبالطبع في الشرق الأوسط توجد كل من الإمارات والسعودية ومصر على رأس هؤلاء الحلفاء. فعندما كان الرئيس الأسبق باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة كانت العلاقات مع هذه الدول يشوبها نوع من الفتور، ذلك أن توجه أوباما ليس كتوجه ترامب. فمع صعود أوباما للحكم وجد تركة ثقيلة من سلفه بوش والتي كانت صورة سيئة لأمريكا تتمثل في ضرب حقوق الإنسان ومبادئ الشرعية الدولية عرض الحائط، منها الحرب على العراق، أفغانستان، سجن أبو غريب وغيرها، وبالتالي كان عليه تحسين هذه الصورة بالقيام بتهدئة الأوضاع مع العالم ككل، إلا أنه مع قيام

الثورات في الدول العربية، قام باراك أوباما بسحب دعمه عن عدد من الدول وأولها مصر بل ووجدها فرصة لتحسين صورة أمريكا بالوقوف مع حقوق الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية، فعند قيام الثورة المصرية خرج الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك بخطاب إلى الشعب من أجل تهدئة الوضع، ليأتي اتصال لاحق بين رئيسي أمريكا ومصر في ذلك الوقت، وكان مفاده أن على الرئيس مبارك أن يقوم بتنفيذ وعوده التي أتت في الخطاب للشعب المصري، وأن تتوقف أعمال الشغب وجرائم حقوق الإنسان، وأنه يقف مع الشعب المصري من أجل أن يصل إلى حقوقه. ويستشف من هذا التصريح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن النظام في مصر. بل واستمرت على ذلك عندما قامت ثورة ضد الرئيس السابق محمد مرسي حيث أكد على أن أمريكا ترغب في الحفاظ على علاقاتها جيدة مع مصر إلا أنه لا يمكن ذلك في الوقت الذي يتم فيه قتل المدنيين في الشوارع وتنتهك الحقوق، وهو ما جعل أمريكا تلغي المناورات العسكرية النصف سنوية مع مصر. إلا أن هذا الفعل ليس في صالح الولايات المتحدة الأمريكية ذلك أن مصالحها في الشرق الأوسط تمر عبر مصر نظراً لعلاقتها مع "إسرائيل" وهو شيء لم يكن ليرضي اللوبي الصهيوني في أمريكا. بيد أنه مع صعود ترامب للحكم يتضح أن سياسته الخارجية هي بين الثابت والمتغير على حسب مصلحة أمريكا، والتي تركز على أمن "إسرائيل" باعتبارها شرطي أمريكا في المنطقة، ومواجهة الإرهاب الذي يعتبر إحد التهديدات الأمنية التي تواجه أميركا، فيعتبر أمن إسرائيل هو ما جعل ترامب يقوم بإعادة ترتيب أولوياته في المنطقة، وجعله يقوم بإعادة العلاقات بين الحلفاء القدامى وعلى رأسهم، مصر، السعودية والإمارات. فمصر بالنسبة لأمريكا تعتبر حجر الزاوية في الشرق الأوسط ولا تستطيع حماية مصالحها بدون المرور بمصر، وبما أن ترامب له مواقف معادية لحركات الإسلام السياسي، وهو التوجه نفسه الذي تتخذه الإدارة الحالية تجاه حركة الإخوان المسلمين، فإن هذا يعتبر في صالح الإدارة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي خصوصاً وأن جماعة الإخوان المسلمين تعتبر التيار المعاكس للقيادة المصرية، وهو بالفعل ما حصل، فقد أصبحت أمريكا تدعم نظام السيسي دعماً مطلقاً من أجل تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهو ما سيظهر في "صفقة القرن".

أما على مستوى دول الخليج وبالخصوص السعودية والإمارات فقد أكد ترامب في أكثر من موقف أن هذه الدول لديها المال وبالتالي يجب حلبها والاستفادة منها إلى أقصى حد، وهو ما يبرر القمة الأمريكية الخليجية

التي كانت في الرياض، والتي تم فيها توقيع العديد من الاتفاقيات التي جعلت السعودية تدفع مبلغ 460 مليار دولار لأمريكا، إلا أنه وفي وقت لاحق، خرج الرئيس الأمريكي بتصريح خطير مفاده بأن السعودية بالذات تدفع له كل هذه الأموال الطائلة من أجل حماية نظامها، وهو ما جعل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يرد على تصريحات ترامب بأن الأموال التي تدفع هي من أجل التسليح وهو شيء لا يتم بالمجان، والولايات المتحدة هي صديق وبالتالي يمكن لأي صديق أن يقول عنك شيء جيد أو سيء. إلا أن هذا كله لم يمنع من استكمال التعاون بين الطرفين، خصوصاً تبني رؤية 2030، والتي تتركز على إدخال إصلاحات على المنظومة السعودية التي أولت مجالاً أكبر لحقوق المرأة في السفر دون محرم وحقها في العمل وإنشاء شركة إضافة إلى حقها في قيادة السيارة والتي عزاها البعض إلى أنها تتماشى مع القيم الغربية وهو ما سينقل السعودية إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان.

ترامب يعرف أنه من أجل وضع مكانة جيدة لـ "إسرائيل" في الشرق الأوسط لابدّ من وضع حجر أساس لها والذي يتمثل في موافقة الدول الكبرى، وهو بالتأكيد الأمر الذي لم يعمل عليه أوباما من قبل، لذلك كان لابد من إزالة الفتور القائم بينهما، وهو ما سيجعل إنشاء تحالف بين كل من أمريكا والسعودية والإمارات ومصر مهم لتحقيق الأجندة الأمريكية، الشيء الذي سيظهر فيما بعد عند إعلان الإمارات التطبيع مع "إسرائيل" تحت الرعاية الأمريكية.

لقد شكلت فكرة وجود "إسرائيل" كدولة وفرضها في المنطقة توجهاً جيداً لأي رئيس أمريكي، وبالنسبة لترامب فقد حاول جعلها أمراً واقعاً عبر العديد من السياسات مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووصولاً إلى صفقة القرن وكمرحلة ثانية بدء ترتيب وجود "إسرائيل" كدولة وبالتالي تكوين علاقات دبلوماسية مع الدول العربية في إطار التطبيع. بالتالي فان خطة السلام الأمريكية أو كما يصطلح عليها بـ "صفقة القرن" ليست بالأمر الجديد على الساحة الدولية، فقد كان الحديث على مرّ الإدارات الأمريكية على إحلال وضع سلمي داخل منطقة الشرق الأوسط ومحاولة إنهاء الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية. إلا أن هذه الفكرة بقيت مجرد "حبر على ورق" ذلك أنه لا يمكن لأي رئيس أمريكي أن يخاطر بخطوة كهذه، لأنه لا يمكن لخطة سلام أن تتم بدون موافقة الأنظمة السياسية العربية. وكانت سلطات الاحتلال قد طرحت خطة سلام في المنطقة من قبل، إلا أن الوضع الإقليمي لم يكن يسمح بذلك، فالدول العربية كانت متحدة نوعاً ما، والوضع الدولي لم يكن كما هو

عليه الآن، فلم يكن هناك ثورات قسمت الدول، وأهلكت النظم السياسية التي كانت تحكمها. لذلك كان على سلطة الاحتلال أن تجد بديلاً وتفرض نفسها داخل ساحة الشرق الأوسط، فكانت البداية باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وهذا القانون ليس جديداً وإنما يعود تاريخه الى عام 1995، حيث وافق الكونغرس الأمريكي على "قانون سفارة القدس"، والذي ينص على ضرورة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف في أجل لا يتعدى 31 ايار 1999، إلا أن القانون كان يشمل بنداً يعطي فيه الحق للرئيس الأمريكي بإمكانية التمديد لستة أشهر، وهو بالفعل ما حصل عندما قامت الإدارات الأمريكية منذ عهد الرئيس السابق بيل كلينتون بالتمديد تلقائياً كل ستة أشهر بدعوى الحفاظ على المصالح الأمنية القومية الأمريكية. إلا أنه وبالنظر لتاريخ إصدار القرار فالشرق الأوسط لم يكن كما هو اليوم، حيث كانت الساحة الدولية تعرف حرباً باردة بين القوتين الرأسمالية والشيوعية في ذلك الوقت، وبعد انتصار أمريكا جاءت أزمة 11 ايلول 2001، وبعدها قامت الحرب على العراق بسبب أسلحة الدمار الشامل ثم الحرب على أفغانستان، وهنا وجدت الولايات المتحدة ذريعة للتواجد داخل الشرق الأوسط حتى لو كان بشكل غير شرعي.

في هذا الوقت بدأ الشرق الأوسط بالانهيار والانقسام، حيث لم يعد العراق كما كان، وظهرت تيارات جديدة منها "داعش"، ووقعت أنظمة سياسة عربية في أحداث ما سمي بـ "الربيع العربي"، وكل هذه العوامل كان لها أثر في تعجيل "صفقة القرن"، حيث كان للدوائر الرسمية لسلطات الاحتلال عدة مواقف من مجريات الثورات العربية، من ضمنها أن "إسرائيل" هي دولة ديموقراطية هادئة تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وهو ما دعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمطالبة بضرورة توقيع اتفاقية سلام محتملة مع العرب تستوجب وجود قوات عسكرية على الأرض لضمان أمن المنطقة. كذلك كان التخوف من انتقال الثورة كعدوى إلى داخل الدول المجاورة لدولة الاحتلال كالأردن، حيث كان الإعلام "الإسرائيلي" دائماً ما يعرب عن قلقه إزاء حماسة الشعوب العربية للثورات الداعية للتغيير، إضافة إلى أنها حذرت الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما من التخلي عن حماية مبارك واعتباره تصرفا غير مسؤول وتذكيره بالرئيس الأسبق جيمي كارتر عندما تخلى عن دعم شاه إيران عام 1979 وهو ما تلافاه الرئيس ترامب من خلال الدعم اللا محدود لعبد الفتاح السيسي في القاهرة.

لقد كان الحديث عن خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط حاضراً منذ استلام الرئيس ترامب للسلطة في أمريكا عام 2016، وقد تم الإعلان عن صفقة القرن من طرف كبير مستشاري الرئيس ترامب جاريد كوشنر في مؤتمر البحرين 25 وَ 26 حزيران 2019، ليكشف بعدها الرئيس الأمريكي بحضور رئيس وزراء دولة الاحتلال عن الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق الخطة وسماها بـ "صفقة القرن". وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة – منها مصر والأردن – بتوفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشروعات للبنى التحتية والاستثمار على مدى 10 سنوات. وقد تم الإعلان عنها بعد صك الضمان الذي كان لدى ترامب من عدة دول بطرق مختلفة، فقد أوقف المساعدات المالية للأردن كوسيلة ضغط مما أوقع الحكومة في حالة من العجز المالي الذي حاولت معالجته عبر الاستدانة من الصندوق الدولي وفرض حزمة من الضرائب غير المباشرة على المواطنين، الأمر الذي تسبب بانفجار أزمة أخرجت التظاهرات الشعبية في معظم أنحاء البلاد، إضافة إلى الضغط على لبنان بمزيد من العقوبات المالية التي تطال حزب الله وكل من يدعمه ويسانده مما جعل اللبنانيين يعانون من هذه العقوبات، إضافة الى البدء برسم خطط تطبيعية مع دول عربية بالتزامن مع الصفقة.

لقد أثارت "صفقة القرن" ردود فعل متباينة على الساحة الدولية، ذلك أن بعض أنظمة الدول العربية التي كانت موجودة وترفض الاحتلال قد تغيرت أو سقطت بفعل الثورات العربية، وأصبحت هناك رؤية جديدة في مجال العلاقات الدولية. فلقد عبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن رفضه التام لهذه الخطة، وأنها ستذهب إلى مزبلة التاريخ، إضافة إلى أن القدس وحقوق الشعب الفلسطيني ليست للبيع ولا للمساومة، ووصف هذه الصفقة بالمؤامرة التي لن تمر، إضافة إلى أنه هدد بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية ضد خطة الرئيس ترامب، وأنه مستعد للتفاوض على أساس الشرعية الدولية.

قام الأردن كذلك بالتعبير صراحة عن رفضه لـ "صفقة القرن"، على لسان الملك عبد الله الثاني، وهو ما أكده وزير خارجية الأردن عندما أكد على أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا بحل الدولتين، إلا أن موقف الأردن كلفه الغالي والنفيس، فقد تم قطع المساعدات التي تقدم إليه من الخارج، والمعروف عن الأردن أن اقتصاده يعتمد على المساعدات والمنح التي تأتي من الخارج، وهو بالفعل ما أجج الاحتجاجات في الأردن، وجعل الشعب يخرج للشارع في تظاهرات ضد الحكومة الأردنية. وفي اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية بتاريخ 2

شباط 2020، رفض جل الدول المشاركة في "صفقة القرن"، حيث أكد الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي المحتلة، أن القرار الذي أصدره مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جسد بوضوح موقفاً عربياً قوياً واضحاً وصريحاً في رفض صفقة القرن التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب، والتي تشكل اعتداء سافراً على حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى الشرعية الدولية، وعلى إرادة المجتمع الدولي، وفي المقام الأول على الحقوق والمصالح العربية.. أما الأمم المتحدة، فقد أكدت على لسان المتحدث الرسمي للمنظمة ستيفان دوجاريك "الموقف الثابت من حل الدولتين، وأنه قد حدد منذ سنين عبر قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، إن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية وتحقيق رؤية دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967".

أما بالنسبة للتطبيع العربي مع دولة الاحتلال، فليس أمراً جديداً، إلا أنه لم يكن بالوضوح الذي هو عليه في الوقت الراهن، فبالرغم من أن هناك دول قد قامت بالتطبيع مع سلطات الاحتلال منذ سبعينيات القرن الماضي كمصر، إلا أن هناك دولاً قد فضلت أن يبقى التطبيع في الخفاء حفاظاً على صورتها أمام المجتمعين الدولي والعربي. إلا أن الوضع الحالي أصبح يفرض تغييراً في الأجندة السياسية لكل دولة تطبيقاً لمبدأ المصلحة ثم المصلحة، ففي منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الثورات العربية التي لا تكاد تنتهي في بلد حتى تبدأ في الآخر، فهناك الخطر الإيراني الذي يوحد آراء الدول في المنطقة على ضرورة التصدي له، وهناك أزمة الخليج والمقاطعة بين بعض دول الخليج وبين قطر والتي بدورها أدت إلى انقسام باقي الدول العربية واندلاع أزمات صامتة بين عدد من دول الخليج وَ دول أخرى كالمغرب مثلاً، وهناك انقسام فلسطيني – فلسطيني بين كل من حركتي فتح وحماس، إضافة إلى ذلك فإن الرئيس ترامب ومع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية حاول أن يكسب أصوات الناخبين خصوصاً بعد الاحتجاجات التي تواجهها الولايات المتحدة بدءاً من مقتل جورج فلويد ووصولاً إلى العنف ضد جايكوب بلايك وهو ما أعاد إلى الواجهة اعتداء الشرطة على الأقليات في أمريكا وانتهاك حقوق الإنسان إلى الواجهة، إضافة إلى ذلك الاحتجاجات التي أصبحت تنادي برحيل ترامب عن السلطة، ولتحقيق فوزه يجب على ترامب أن يحصد رضى اللوبي الصهيوني في أمريكا خلال ولايته الأولى

حاله حال أي رئيس أمريكي، خصوصاً بعد التدني الذي حصل في شعبيته مقارنة بالرؤساء السابقين، كل هذا جعل ترامب يساهم في وضع إطار قانوني لسلطة الاحتلال وترسيخ مكانتها في الشرق الأوسط كدولة كاملة العضوية لها علاقات جيدة مع جيرانها العرب.

إضافة إلى ما سبق فإن موضوع الثورات العربية – بحسب عدد من الباحثين – تقف خلفه الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الفرضية يمكن تأكيدها من عدمها إذا تم الأخذ بعين الاعتبار جمهورية مصر على سبيل المثال، فعندما سحب باراك أوباما الرئيس الأمريكي السابق، حمايته عن الرئيس الأسبق حسني مبارك، قامت الثورة في مصر وتم حبسه، وهو ما يفسر الدعم المطلق للولايات المتحدة الأمريكية للرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر وحماية الشارع المصري من عودة الثورات إليها.

استناداً إلى الفرضية السابقة فإن الولايات المتحدة تصطاد في الماء العكر إذ أنها تستغل قوتها ونفوذها في تأجيج الصراعات الداخلية لخدمة مصالحها – سياسة إدارة الأزمة بأزمة – ، وهو ما يظهر من خلال ترتيب زيارات متبادلة ومعلنة بين قيادات إسرائيلية وعربية، منها زيارة رئيس وزراء دولة الاحتلال لسلطنة عمان في تشرين الاول 2018، وسماح دول خليجية لوفود رياضية اسرائيلية بدخول أراضيها، وهو ما يمكن القول عنه بجس نبض الدول العربية، كذلك تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بمصر والذي ضم سلطة الاحتلال، إضافة إلى كل من فلسطين، قبرص، اليونان، إيطاليا، الأردن ومصر، وهو ما له أبعاد سياسية أكبر منه اقتصادية، ومن أهدافه إنشاء سوق غاز إقليمية تضمن تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء، أي تأمين وصول الغاز الإسرائيلي للعرب ولأوروبا دون اعتبار إرادة الشعوب رفض التطبيع مع سلطة الاحتلال.

بتاريخ 13 آب 2020، أعلن ترامب في تغريدة على تويتر عن اتفاق السلام التاريخي بين كل من دولة الإمارات العربية وبين "إسرائيل، معلناً بذلك التطبيع الرسمي للدولتين، حيث تم اصدار بيان ثلاثي بين كل من الإمارات و"إسرائيل" وأمريكا يضم تفاصيل التوقيع في واشنطن، وفي إطار ترسيم العلاقات بين الطرفين قام رئيس دولة الإمارات بإصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم /4/ لعام 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم /15/ لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل. هذه الخطوة خلفت آراء مختلفة بين الخيانة وبين أن الدول تتبع مصلحتها، فمن نادى بالخيانة أفاد بأن الإمارات قامت ببيع القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الشخصية، أما من نادى بنظرية المصلحة فأفاد بأن ما

فعلته الإمارات يعتبر عادياً في إطار العلاقات الدولية بين الدول، وأن الدول لها حق في أن تقيم علاقات دبلوماسية مع أي دولة في العالم. ويعتبر التطبيع مع "إسرائيل" هو الخطوة التي تأتي بعد الإعلان عن "صفقة القرن" حتى وإن لم يتم تنفيذها، فالإدارة الأمريكية أوضحت مدى قوتها على فرض الواقع في خدمة مصالحها دون الاهتمام لأحد.

في الخلاصة تعتبر إستراتيجية دونالد ترامب قد بدأت تظهر بوادر نجاحها في الشرق الأوسط، فما لم يتمكن منه أي رئيس تمكن منه الرئيس ترامب، فحتى مع حكم فشل صفقة القرن، أو أنها لا يمكن أن تتم، خصوصاً أن الهدف قد بدأ تحقيقه، ذلك أن بداية مرحلة التطبيع مع "إسرائيل" سيغير من النظرة التوجسية التي لدى العرب نحو التعامل معها، وسيغدو الأمر علاقات دولية بين دولتين معترف بهما من طرف الأمم المتحدة، وهو مع الوقت سيهمش القضية الفلسطينية شيئاً فشيئاً، ولن يعود التعامل مع "إسرائيل" لمصلحة فلسطين من عدمها، بالتالي تكون أمريكا قد نجحت في سياسة فرض "إسرائيل" الموسعة كأمر واقع وتهميش القضية الفلسطينية من جهة، ووجدت ذريعة للتدخل في الشرق الأوسط من جهة أخرى. بالتالي فإن ترامب فعل لإسرائيل ما لم يفعله أي رئيس أمريكي سبقه، إلا أن بايدن هو صديق وحليف قوي لإسرائيل ايضا، و الأمور لن تتغير كثيرا في عهده ، وهو ما يعتقده الفلسطينيون أيضا الذين يقولون أنهم لا يتوقعون الكثير من بايدن، لكنهم يرون أن الأمور في عهده، لن تصل إلى ما كانت عليه من السوء خلال عهد دونالد ترامب، فيما يتعلق بالتعامل مع قضيتهم، غير أن المواقف السابقة لبايدن تجاه القضية الفلسطينية، تشير إلى أنه سيبقى ملتزمًا بحل الدولتين، على أساس دولتين متجاورتين قابلتين للحياة.

3 – سقوط ترامب والعرب:

شكلت حالة الانزعاج، التي عاني منها بعض حكام العرب بعد سقوط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية الأخيرة أمام المرشح الديمقراطي جو بايدن، رد فعل متوقع على غياب الداعم الأمريكي الأهوج، الذي وفر لهم الحماية الابتزازية طوال السنوات الأربع الماضية ضد شعوبهم وضد أي مساءلة دولية بسبب استبدادهم وقمعهم بل وإجرامهم (خاشقجي). وفي المقابل قوبل فوز بايدن بارتياح لدى الشعوب العربية، ليس لأنه سيأتي بالحرية والسلام للشعوب، ولكن لنهاية حكم نجح في تشكيل شبكة من الحكام

العملاء المفرّطين في حقوق بلادهم وأمتهم والأعداء لدينهم، وهو استغل ضعفهم وافتقادهم للشخصية المحنكة وللتأييد الشعبي الداخلي في تنفيذ أجندة اليمين الأمريكي المتطرف لضرب الإسلام ومصالحه ومقوماته من الداخل، بوتيرة متسارعة وغير مسبوقة.

من المؤكد أنه لا خلاف كبير بين الديمقراطيين والجمهوريين في التعامل مع قضايا العالمين العربي والإسلامي، ولكن ترامب كان طفرة خارج السياق، وتجاوز كل الأعراف والاتفاقات الدولية، بل والسياسة الأمريكية نفسها، فاستغل القوة الأمريكية الغاشمة في الإجهاز على ما تبقى من فلسطين، وأطلق شرارة الحرب على الإسلام قبل ماكرون. بالتالي من أهم المكاسب المترتبة على غياب ترامب من المشهد السياسي هو نهاية مشروع الإجهاز على فلسطين، الذي كان يشرف عليه صهره جاريد كوشنر، والذي أطلق عليه اسم "صفقة القرن"، والذي بدأ بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويقضي بتسليم المناطق الرئيسة من الضفة الغربية للاحتلال الصهيوني وضم ما تبقى للأردن، وطرد فلسطينيي غزة إلى سيناء.

لم يكن ما طرحه ترامب منطقيا ولا صلة له بالاتفاقيات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة، ولم توافقه دول العالم وحتى أوروبا على تطرفه، وإنما كان يعتمد على فرض الأمر الواقع بالقوة الأمريكية المتغطرسة بعد خضوع حكام الدول العربية الرئيسة وموافقتهم المخزية على بيع فلسطين، بل وهرولة بعض هؤلاء الحكام للتطبيع الكامل مع "إسرائيل".

لقد ظل ترامب حتى قبيل الانتخابات يضغط على الدول العربية للتطبيع الكامل والمعلن مع الكيان الصهيوني، لكسر ما تبقى من مقاطعة، وتسليم هذه الدول بالكامل لإسرائيل ونجح جزئيا في سعيه مع بعض الدول ولكن خروجه من البيت الأبيض يوقف هذا الضغط الذي كان سينجح بشكل كارثي بسبب حالة الانهيار العربي.

إن رحيل ترامب يعني في الباب الأول تعثر صفقة القرن وتوابعها، والعودة إلى ما قبل ترامب، وهذا التغيير الهام يحرج الحكام العرب الذين تورطوا، ويجعلهم في حالة من الارتباك والحيرة والفضيحة، خاصة أن بعضهم ارتكب من الموبقات ما هو أبعد، مثل مشروع نيوم في السعودية الذي يعد مستوطنة إسرائيلية مقتطعة من أرض الحجاز لها مجلس إدارة دولي، وسيناء التي تم إخلاء معظم الجزء الشرقي منها لصالح إسرائيل.

4 – تراجع تبنّي أفكار اليمين:

من أهم النتائج الإيجابية لاختفاء ترامب من البيت الأبيض، وقف الدعم الرسمي للشبكة السرية التي أنشأها في العالم العربي، لتبنّي أفكار اليمين الأمريكي المتطرف لتدمير الإسلام بأيدي موظفين من داخله بمزاعم التجديد وتطوير الخطاب الديني، وتشويه الرموز الدينية والسياسية التاريخية والمعاصرة، وشيطنة كل ما يتعلق

بالمظاهر الإسلامية النضالية المتصدية للاستكبار الصهيوني والأميركي. هذه الأجندة المتطرفة طرحتها مؤسسة راند الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام 2007 في تقرير بعنوان "بناء شبكات الاعتدال الإسلامي" وتقرير آخر سبقه في 2003 أكد النهج المعادي نفسه بعنوان "الإسلام الديمقراطي المدني"، ولكن انتخاب باراك أوباما أوقف تنفيذ هذه الأفكار غير المنصفة والمتطرفة، حتى جاء ترامب وتبناها وفرضها بقوة الدولة الأمريكية، وبقبول ودعم علني من حكام الإمارات والسعودية والبحرين ومصر والأردن. وتهدف الخطة إلى التعامل مع الإسلام كأيديولوجية وليس كدين، والعمل على تدميره من الداخل كما فعلت أميركا مع الشيوعية، عبر تشكيل شبكات سرية من السياسيين والمفكرين والنشطاء والأكاديميين والإعلاميين، كما تم في الحرب الباردة ضد الشيوعية وتفكيك الاتحاد السوفيتي. وقد تضمنت خطة راند معلومات تفصيلية حول هذه الشبكات العاملة في العالم العربي، وكيفية عملها وفق التخطيط المرسوم، وطرق الدعم الرسمي من الوكالات الأمريكية المختلفة، والردود على كل الانتقادات الموجهة للخطة وأساليب إقناع المعترضين في المؤسسات الأمريكية. وخلاصة الخطة هي أن كل المسلمين أعداء، ولا تفريق بين المعتدلين والمتطرفين، ولا فرق بين الجماعات التي تمارس العنف وبين الجماعات والأحزاب السياسية التي تريد التغيير عبر الوسائل الديمقراطية، واعتبر التقرير أن المنخرطين في هذه الشبكات هم فقط العلمانيون الرافضون للتفسيرات الإسلامية والمؤمنون بما يسمى القيم الغربية والعالمية.

بمجيء ترامب تم التنفيذ، وحققت الخطة قفزة كبرى من خلال الشبكة الأكثر أهمية التي صنعها الرئيس الأمريكي وضمّت محمد بن سلمان ومحمد بن زايد والسيسي وحمد بن عيسى، والتي أعطت دفعة قوية للشبكات التي تم تأسيسها من الطاعنين في الإسلام وجعلها تحظى برعاية رسمية، وتم تسخير وسائل الإعلام الرسمي للتخديم على أجندة الطعن في الدين لأول مرة في تاريخ العرب منذ ظهور الإسلام. ويظهر الجهد الرئيس لهذه الشبكات السرية المتشابكة في شيطنة الكيانات الإسلامية الشعبية ودق طبول الحرب "الأبدية" ضدها لتحويلها إلى عدو يحل دمه وماله والسعي لهدم المؤسسات الدينية الرسمية التي تدافع عن الدين مثل الأزهر الذي يتعرض لهجوم سياسي وإعلامي متكرر، ومحاولات هدمه بمشروعات قوانين في البرلمان.

وقد نجح عملاء الشبكات السرية التابعة لليمين الأمريكي في السيطرة على بعض المؤسسات الدينية، وتحويل دورها من الاهتمام بالشئون الدينية إلى الهجوم الدائم على الرموز والكيانات الإسلامية، وترداد الاتهامات

الغربية المعلبة، لإظهار أن الأزمة الحقيقية هي داخل الإسلام وأن المسلمين هم المشكلة، وترداد المزاعم بتجريم ما يسمى الإسلام السياسي، والتحالف مع خصوم الأمة في كل الملفات والقضايا، وظهر هذا بوضوح في معركة الإساءة للنبي الاعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم (هيئة كبار العلماء في السعودية ودار الافتاء في مصر).

5 – مستقبل شبكة ترامب:

يتفق المحللون الإسرائيليون على أن تداعيات هزيمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام منافسه جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي السابق، قد تكون ذات طابع دراماتيكي على إسرائيل، نظراً لكون مواقف ترامب وبايدن حيال مختلف موضوعات السياستين الخارجية والأمنية تظهر بجلاء أن ثمة "فجوة كبيرة" ما بينهما. ومن أبرز الملفات التي قد تكون مُرشحة لأن يطالها التغيير نتيجة تلك الفجوة، ويُشار إليها على نحو خاص من طرف أولئك الناطقين، ما يلي: احتمال تقليص ميزانية الأمن الأميركية؛ تراجع الضغوط المُمارسة على النظام الإيراني أو العودة إلى ما توصف بأنها "سياسة الإذعان" التي انتهجتها الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما وتسببت بإبرام الاتفاق النووي في العام 2015 والذي اعتبر بمثابة عامل محفّز لنظام الجمهورية الاسلامية أسفر في الوقت عينه عن المسّ بالأنظمة العربية الموالية لواشنطن؛ وعدم الاستمرار في شنّ حرب على ما تصفه إسرائيل بـ"الإرهاب الإسلامي" والذي تماهت معه إدارة ترامب في حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام هذا التوصيف الذي يخلط بشكل متعمد ما بين الإسلام والإسلاموية. وفيما يخص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية طرح هؤلاء المحللون احتمالات شتى، منها أن تلجأ الولايات المتحدة، بعد ترامب، إلى إعادة بناء تحالفاتها السابقة في الخارج، ما من شأنه أن يجعلها تمنح وزناً أكبر لمواقف الأمم المتحدة وقوة عظمى أخرى مثل أوروبا. وبالرغم من أنهم لا يرجحون أن يقوم بايدن بإلغاء قرارات أساسية اتخذها ترامب، مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان، لكنهم يتوقعون بأن يحاول إعادة التوازن إلى حد ما إلى علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل والفلسطينيين.

بموازاة ذلك رجح هؤلاء بألا تكون علاقة بايدن ببنيامين نتنياهو أو أي رئيس حكومة إسرائيلية آخر في مستوى علاقة ترامب، وكذلك يتوقعون أن يتجاهل بايدن بعض عناصر خطة ترامب للسلام ("صفقة القرن") ولا سيما

منح ضوء أخضر لضم مناطق في الضفة الغربية إلى ما تسمى بـ"السيادة الإسرائيلية"، مشيرين إلى أنه من الناحية الرسمية لا يزال ملتزماً بحل الدولتين. وبالتالي ان ما يتعيّن فعله الآن بعد هزيمة ترامب، هو ترقّب ما سيحدث حيال كل هذه الملفات وغيرها، مع وجوب عدم التغاضي عن أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بكونها خاصة واستراتيجية وستظل كذلك حتى في أثناء ولاية بايدن كما كانت أيضاً إبان ولاية أوباما.

سوف يحاول الرئيس المنتخب بايدن إعادة صياغة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفق الطريقة التي اتبعها كنائب للرئيس في عهد باراك أوباما: تخفيف حملة "الضغط الشديد" التي يشنها ترامب على إيران، والسعي للعودة إلى الاتفاق النووي الذي وقع عام 2015 وتخلت عنه الولايات المتحدة بقرار من البيت الأبيض قبل عامين. بطبيعة الحال هذا الاحتمال يرعب إسرائيل ودول الخليج مثل السعودية والإمارات. وقال وزير إسرائيلي، قبل إعلان فوز بايدن، إن هذه السياسة ستنتهي بـ"مواجهة إسرائيلية إيرانية عنيفة، لأننا سنضطر إلى التحرك". وستؤدي نتيجة الانتخابات إلى تغيير كبير في نهج الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد كان يُنظر إلى خطة ترامب على أنها تخدم إسرائيل بشدة وتمنحها فرصة لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وتمّ تأجيل ذلك بسبب عقد صفقات تاريخية لإقامة علاقات بين إسرائيل والعديد من الدول العربية. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه نحو "التطبيع" الإقليمي في ظل حكم بايدن، لكنه قد يحاول إبطاء مبيعات الأسلحة الأمريكية المثيرة للجدل إلى الخليج. ومن المرجح أن يسعى للحصول على المزيد من التنازلات الإسرائيلية. ويبدو أن الضم الآن غير مطروح بشكل نهائي، وسيعترض بايدن أيضا على بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية. لكن لن يكون هناك "تراجع كامل" مثل الذي طالب به مسؤولون فلسطينيون. كما من المتوقع ان يعود الخطاب إلى الفهم التقليدي لـ"حل الدولتين"، لكن فرص إحراز تقدم كبير في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المحتضرة تبدو ضئيلة.

لم يعد أمام الشبكة التي أسسها ترامب من الرؤساء والحكام والأمراء، مع مجيء بايدن ، مساحة واسعة للتحرك كما كان في السابق، بعد غياب المحرك والداعم الدولي الرئيس، والوضع مقلق بشكل خاص لمحمد بن سلمان وعبد الفتاح السيسي، فالأول ارتكب الكثير من الخطايا والآثام لتخلية الطريق للوصول إلى كرسي الحكم، فقطع رحمه واعتقل أبناء عمومته واستولى على أموالهم، وأنهى حكم آل سعود ليبدأ حكم آل سلمان، لكن تظل

قضية قتل جمال خاشقجي هي اللعنة التي تعيق مشروعه، وقضت على سمعته، ولم يستطع الفكاك منها حتى بعد المحكمة السعودية الصورية التي برأت المتهمين وأبعدته عن الاتهام.

لقد كان ترامب هو الذي يتستر على بن سلمان ويحميه من العقوبات الأمريكية والدولية، ومقابل هذا الدور ابتز السعودية واستولى على ثروة المملكة، فانتشر الفقر بين السعوديين والوافدين العاملين بها، وعجزت الشركات والحكومة عن دفع الرواتب، وتم تسريح أعداد كبيرة من العمالة والامتناع عن سداد حقوقهم وإنهاء التعاقدات. وبالنسبة لعبد الفتاح السيسي فإن الخسائر أكبر، فهو قد بنى وجوده في الحكم كديكتاتور محمي من ترامب والخارج، ورفض أي إصلاح داخلي، وتبنى أجندة اليمين الأمريكي المتطرف كاملة وزاد عليها، بعداوة جواره العربي والمسلم والتحالف مع الخصوم والأعداء التاريخيين لمصر، وفرط في نهر النيل وثوابت الأمن القومي معتمدا على مساندة ترامب، لكن هاهو الجدار قد انهار فجأة ليجد السيسي نفسه يواجه نتائج سياساته المخزية والمعادية لمصالح مصر والوقوف أمام الشعب وجها لوجه.

من الواضح أن برنامج جو بايدن المعلن يقوم على أن الإدارة الجديدة لن تحافظ على تركة ترامب ولن تدافع عنها، بل ولن تكون ودية مع أعوانه وصبيانه الذين ساندوا الرئيس الساقط بالمال والإعلام حتى يوم الانتخابات، وسيكون لهذا التغيير تأثيره الإيجابي خاصة مع الأوضاع غير المستقرة والغضب الشعبي المتصاعد نتيجة السياسات الاستبدادية والفاشلة التي دمرت الاقتصاد وأدخلت البلاد في أنفاق مظلمة ميئوس منها. وبالتالي فان الترحيب بسقوط ترامب لا يعني أن بايدن سيحرر العالمين العربي والاسلامي ويسقط الحكام المستبدين ويتخلى عن اسرائيل، ولكن في عالم اليوم المتشابك تتأثر مصالح الدول بالتغييرات الدولية، وستظل الشعوب هي الطرف الأقوى من أي تدخل خارجي؛ إذا اتفقت القوى الحية واجتمعت على انتزاع الحق في التغيير واختيار الحكام الصالحين لتحقيق الاستقلال والخلاص من الهيمنة الأجنبية.

لقد عبّر بايدن عام 2014 عن فوارق جوهرية في الرؤى بينه وبين رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو عندما قال لنتنياهو "لا اتفق معك في أي شيء لكنني أحبك". وعلى الرغم من أن الصداقة بينهما بدأت في ثمانينيات القرن الماضي فإن العلاقات الشخصية بينهما اليوم من شأنها أن تكون أقل إيجابية لعدة أسباب منها خطاب نتنياهو في الكونغرس في آذار 2015 وفيه حمل على الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وبين إيران، وهذا خطاب تم فهمه من قبل البيت الأبيض كتصرف فظ وقلة احترام له.

ولا تستبعد دراسة اسرائيلية أن تكون هناك فوارق حقيقية في المواقف بين الرجلين حيال القضية الفلسطينية، وتقول إن بايدن أعلن في آب 2019 أنه "ينبغي ممارسة الضغط المثابر على الإسرائيليين من أجل التقدم نحو تسوية الدولتين". وتتوقع الدراسة أن تؤدي عملية ضم المستوطنات والأغوار تحت مظلة "صفقة القرن" إلى توترات بين إسرائيل وبين إدارة أمريكية برئاسة بايدن. كما تتوقع أن تبادر الإدارة الأمريكية الجديدة بالتحرك من أجل تعديل السياسات الخارجية في هذا المضمار، وأن لا يرجع بايدن للخلف ولكنه سيقوم بتعديلات لكل ما له علاقة بالقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة لها. وتستذكر الدراسة الإسرائيلية تصريحا للناطق بلسان حملة بايدن الانتخابية قال فيه إن الإدارة الديمقراطية ستعمل من أجل العودة للمعادلة التقليدية التي ترى بشطري القدس الغربي والشرقي عاصمتين لإسرائيل ولفلسطين. وقال الناطق الديمقراطي إن بايدن لن يعيد السفارة لتل أبيب لكنه سيفتح القنصلية الأمريكية في الشطر الشرقي من القدس مجددا التي تؤدي خدمات للفلسطينيين.

أما بشأن القضية النووية الإيرانية فتستذكر الدراسة تصريحا لبايدن قال فيه إنه إذا عادت إيران لاحترام التزاماتها النووية فإنه سيعود لاتفاق فيينا النووي معها كنقطة انطلاق للعمل سوية مع الاتحاد الأوروبي ودول عظمى أخرى، من أجل تمديد قيود المشروع النووي ضمن الاتفاق.

وترجح الدراسة أن تتحفظ إسرائيل على هذا التوجه لأن مبنى الاتفاق لا يتيح لواشنطن إعادة عقارب الساعة للوراء والعودة لشروط كانت قائمة قبل تراجع ترامب عن الاتفاق في 2017: تقييدات مركزية على إيران سيبدأ انتهاء صلاحيتها في 2021 حتى تنتهي بالكامل في 2030، بينما بعض عمليات إيران في البحث والتطوير النووي لم يعد بالإمكان قلبها وشطبها.

كما ترى الدراسة أن السياق السياسي الداخلي سيصعب أيضا على أي رئيس حكومة إسرائيل قبول توجهات بايدن وذلك عقب تصريحات نتنياهو المتكررة بأن "الصفقة المذكورة ستمنح إيران قوة نووية خلال مدة وجيزة جدا ناهيك عن دعمه المعلن لتراجع ترامب في حينه عن الاتفاق مع طهران. وتتابع "في كل الأحوال وبالاهتمام بالحقيقة أن تراجع ترامب عن الاتفاق مع إيران كشف هشاشة الأوامر الرئاسية، من الصعب التخيل كيف سيعود بايدن للاتفاق وكيف سيمدده حتى عام 2030 دون مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي عليه كوثيقة، وهذه مصادقة لا تبدو بالمنظور القريب في ظل الاستقطاب الحزبي الراهن في واشنطن. وتقول الدراسة إنه

بنظرة إستراتيجية واسعة للخلف يتبين أنه لا شك بأن الديناميكية العالمية قد تغيرت منذ أنهى الرئيس باراك أوباما ولايته في 2017 وكل محاولة لقلب خطوات وعمليات أنجزها ترامب ستبدو غير ناجعة بل هي "تسديد لهدف ذاتي". معتبرة أن دولا حليفة وشريكة للولايات المتحدة تعي اليوم أكثر من الماضي أن تطوير علاقات تبعية طويلة الأمد في واشنطن من شأنه المساس بالمصالح القومية لهذه الدول، وأن هناك حاجة لقسط معين من المثابرة والاستمرارية بين ولايات الرؤساء الأمريكيين المختلفين والمتعاقبين، وهذه عملية لم تعد ممكنة نتيجة تغيرات مواقف كل رئيس ورئيس، برأيها. وتضيف الدراسة الإسرائيلية أنه "بشكل متناقض فإن دخول بايدن الى البيت الأبيض وشروعه بإلغاء تعليمات وأوامر رئاسية اتخذها ترامب من أجل استعادة دور الريادة العالمي للولايات المتحدة سيؤدي لتأجيج التذبذب المتطرف في السياسة الأمريكية الذي ميز واشنطن في ظل تغير الرؤساء في السنوات الأخيرة ". وتخلص الدراسة للاستنتاج بأنه من أجل تأمين الطابع المتين والدائم للعلاقات الأمريكية . الإسرائيلية فإن انتخاب بايدن هو إمكانية على إسرائيل أن تستعد لها وأن تحاول بذل مجهود مركز لفتح قناة اتصال مقابل من سيكون المرشح الديمقراطي الرسمي ومقابل مستشاريه، بهدف التداول بسرية في قضايا دبلوماسية وبناء علاقات ثقة. وتعطي مثالا بالقول إنه من الممكن استخدام هذه القناة للتباحث بإمكانية التوصل لاتفاق إسرائيلي– أمريكي بشأن النووي الإيراني يحدد الخطوط الحمراء وينسق المسؤوليات المتبادلة ويبدد بعض المخاوف الإسرائيلية من عودة أمريكية ممكنة لاتفاق فيينا تحت رئاسة بايدن.

في المقابل ومن أجل ترميم دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، على الأخيرة أن تبدي من الآن فصاعداً قسطاً كبيراً من الحذر وتتحاشى القيام بخطوات ربما تفسّر كانحياز لحزب معين في واشنطن التي تشهد استقطابا حادا يتعاظم في موسم الانتخابات. وتضيف "التوجهات الحذرة حيوية لضمان علاقات لا تمس ولا تشوش عندما تطفو وجهات نظر سياسية متناقضة، كما يحدث بالضرورة في كل مرة في علاقات ثنائية".

6 – إشكالية ترامب واليهود:

قدم ترامب لإسرائيل ما لم يقدمه أي رئيس أمريكي أخر، بحسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين انفسهم، فقد اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وقطع المساعدات المالية

عن الفلسطينيين. كما أغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، واعتبر أن الاستيطان الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية شرعيا، واعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل.

وقبل الانتخابات بأشهر، قاد ترامب عملية تطبيع عدة دول عربية مع إسرائيل، كما ألغى القيود التي كانت تمنع استخدام المساعدات الأمريكية المخصصة للتعاون العلمي في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان. وفوق ذلك كله، قدم ترامب خطة "صفقة القرن" المزعومة، التي سمحت لإسرائيل بضم 30 بالمئة من الضفة الغربية إضافة إلى القدس الشرقية.

كما منحت (الخطة) تل أبيب سيادة أمنية كاملة على المنطقة ما بين البحر والنهر ومنعت أي عودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم. وبرغم هذا الدعم، أظهر استطلاع نشرته اللجنة اليهودية الأمريكية أن 75 بالمئة من اليهود الأمريكيين صوتوا للمرشح الديمقراطي جو بايدن، مقابل 22 بالمئة فقط صوتوا لترامب. وفي تموز الماضي، قالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، إن عدد اليهود الأمريكيين يبلغ 6.9 مليون شخصا وهو ما يقارب عدد سكان إسرائيل اليهود. ولكن سكان إسرائيل اليهود يدعمون بغالبيتهم الرئيس ترامب على منافسه بايدن. ففي استطلاع نشرته صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية، ظهر أن 63 بالمئة من الإسرائيليين يدعمون ترامب، مقابل 18 بالمئة فقط يدعمون بايدن. وقال خيمي شاليف، المحلل السياسي المقيم بالولايات المتحدة، في ندوة افتراضية نظمتها "هآرتس"، في 28 تشرين الاول الماضي إن "توجهات اليهود الأمريكيين معاكسة تماما لتوجهات اليهود الإسرائيليين". وأفاد شاليف ان "آخر الاستطلاعات اظهرت أن 75– 77 بالمئة من اليهود الأمريكيين يصوتون لبايدن مقابل 22 بالمئة فقط يصوتون لترامب". وأردف: "أعتقد أننا لم نشاهد مثل هذه الأرقام منذ فترة طويلة جدا". وأوضح أن الخطوات الأمريكية الأخيرة تجاه إسرائيل بما فيها رفع الحظر عن التعاون العلمي الأمريكي مع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة والجولان، لا تساعد ترامب. واستدرك: "الإسرائيليون يعتقدون أن ترامب هو رئيس رائع بالنسبة لهم دون الأخذ بعين الاعتبار ما يجري داخل الولايات المتحدة، وهذا تعبير عن الفجوة المتسعة بين اليهود الأمريكيين واليهود الإسرائيليين". وتشير معطيات تصويت اليهود الأمريكيين على مدار التاريخ، إلى أنهم دعموا دائما المرشحين الديمقراطيين.

7 – بايدن والتغيير الاستراتيجي:

شغل بايدن منصب نائب الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وكان من الشخصيات التي صاغت السياسة الأميركية الخارجية لإدارة أوباما. وفي يلي النقاط التي تتعلق بإسرائيل ضمن هذه السياسة:

أولا: دعمت إدارة أوباما الثورات العربية، لا سيما بعد أن اتضح لها أن الأنظمة العربية السلطوية سوف تسقط في هذه الدول، وتحديداً في تونس ومصر، في حين كانت إسرائيل تتعامل مع الثورات العربية بتحفظ في أحسن الأحوال وفي عداء لها، خاصة في مصر، في حقيقة الأمر. في المقابل دعم ترامب الأنظمة السلطوية، بالذات في مصر، رافضا أي تدخل في فرض إصلاحات سياسية على هذه الأنظمة أو ممارسة الضغط عليها في مسألة حقوق الإنسان، وهذا ما كان مع دول خليجية ايضا.

ثانيا: عرض أوباما رؤيته لتسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على أساس حل الدولتين، معارضا الاستيطان، ومراقبا له في أحسن الأحوال، ما لجم البناء الاستيطاني نسبيا، وفي أعقاب فشله في تسوية بين الطرفين أنهى أوباما ولايته بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. في المقابل قام ترامب بتبني الرؤية الإسرائيلية للتسوية، فارضاً "صفقة القرن" وما سبقها من نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وملاحقة المؤسسات الدولية الداعمة للفلسطينيين، مثل وكالة الأونروا، المحكمة الجنائية الدولية، مجلس حقوق الإنسان، وغيرها. كذلك أقر ترامب بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، وأعلن وزير خارجيته مايك بومبيو أن المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ 1967 شرعية ولا تنتهك القانون الدولي!

ثالثا: في موضوع الملف الإيراني، توصلت إدارة أوباما إلى اتفاق نووي مع إيران بالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى، الأمر الذي عارضته إسرائيل بشدة، ما دفع نتنياهو إلى تجاوز البيت الأبيض وإلقاء خطاب ضد الاتفاق في الكونغرس الأمر الذي عمق من التوتر بين الجانبين. في المقابل عندما جاء ترامب قام بالتراجع عن الاتفاق والانسحاب منه، فارضا على إيران عقوبات اقتصادية غير مسبوقة كما كانت تطالب إسرائيل دائما.

رابعا: في ملف العلاقة مع السلطة الفلسطينية، دعمت إدارة أوباما والأدق استمرت في دعم السلطة الفلسطينية اقتصاديا، ولم تحاصرها سياسيا، في حين قطع ترامب الدعم الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية وعن دعم المشاريع العمرانية فيها، فضلا عن حصارها سياسيا على المستوى الدبلوماسي، إضافة إلى إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير في واشنطن.

خامسا: فيما يتعلق بتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، انطلقت إدارة أوباما من أن تسوية هذا الصراع سوف تجلب الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد عبر عن هذا الموقف وزير الخارجية الأميركي آنذاك، جون كيري، ففي تصريح له في مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط 2014، قال: "هناك حملة متصاعدة لنزع الشرعية... والناس حساسة جدا لذلك... يتحدثون عن مقاطعة وأشياء من هذا القبيل... هل سيكون أفضل لنا إذا حدث ذلك". وقد أثار هذا التصريح موجة غضب من الحكومة الإسرائيلية وتصريحات مباشرة من وزراء إسرائيليين ضد كيري. وكان وزير الدفاع السابق في الليكود موشيه يعلون أدلى بتصريحات قاسية ضد كيري بسبب مثابرة الأخير على التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد وصف يعلون كيري بأنه "مهووس ومسياني، ونرجو أن يحصل على جائزة نوبل ويتركننا وشأننا"، حيث يعتقد يعلون أن التوجه الأميركي لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي حالا هو خطأ وأن عدم الاستقرار في المنطقة غير نابع من هذا الصراع.

لقد كان بايدن شريكا في كل هذا السياسات التي قام ترامب بإحداث قطيعة معها. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه في أعقاب الاتفاق النووي مع إيران، جددت الولايات المتحدة الاتفاق الاستراتيجي مع إسرائيل لمدة عشر سنوات، وهو الاتفاق الذي أعطى إسرائيل امتيازات في التسلح والدعم بصورة غير مسبوقة. غير أن هناك عوامل قد تساهم في تعكير الأجواء التي كانت بين إسرائيل وترامب في عهد بايدن، وهي على النحو التالي:

أولا: حالة التماهي غير المسبوقة بين اليمين الإسرائيلي والحزب الجمهوري الإسرائيلي، وهي ظاهرة غير مسبوقة في السياسة الإسرائيلية. حيث كان واضحا أن اليمين الإسرائيلي بات حليفا للحزب الجمهوري، وهذا ما عبرت عنه الصحافة اليمينية وكتابها وحتى سياسيون من اليمين، ورغم الحذر الذي يتبعه نتنياهو في هذا الشأن، إلا أن خطابه تجاه ترامب ومدحه الشديد له ونقده المبطن لإدارة أوباما جعل هذا التحالف واضحا، في الجانب الآخر كان الحزب الجمهوري يتحول أكثر فأكثر إلى حزب يمين متطرف وخاصة في عهد ترامب وموجها نقدا للحزب الديمقراطي تجاه مواقفه من إسرائيل واصفا إياها بالعداء لليهود ولإسرائيل. وهو طبعا يجافي الحقيقة. وفي العام 2012 تدخل نتنياهو لدعم المرشح الجمهوري ميت رومني، حيث أقلق هذا التدخل كثيراً من الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين لم يشهدوا مثيلا له في الماضي.

ثانيا: الترسبات السلبية التي حملها بايدن من فترة إدارة أوباما وما شابها من توتر مع إسرائيل عموما، ونتنياهو خصوصا، في كل ما يتعلق بالملف الإيراني، التسوية مع الفلسطينيين، والاستيطان، وغيره من قضايا ذات

طابع مبدئي بين الطرفين. وتحديدا فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية بين بايدن ونتنياهو، فقد شابها التوتر، أولا للدعم الواضح لليمين لترامب، وثانيا إهانة بايدن في إحدى زياراته لإسرائيل، حيث تعهد نتنياهو بعدم بناء وحدات استيطانية في القدس، وفي أثناء زيارته أعلنت إسرائيل عن البناء الاستيطاني في ذات المكان مما أغضب بايدن كثيرا وتسبب بشعوره بالإهانة الشخصية ناهيك عن السياسية من هذا السلوك.

ثالثا: تحولات في مواقف قواعد الحزب الديمقراطي من المسألة الفلسطينية وتسوية الصراع. ففي استطلاع نشره معهد الأبحاث الأميركي "غالوب"، أشار إلى أن أقل من نصف المؤيدين للحزب الديمقراطي عبروا عن تأييدهم لإسرائيل، بينما كانت نسبة الذين أيدوا الجانب الفلسطيني الأعلى منذ عشرين عاما. وهذا يعود إلى تغيرات فكرية وديموغرافية حدثت في قواعد الحزب الديمقراطي.

8 – بايدن وإسرائيل:

على ضوء كل ما ورد أعلاه، من المتوقع أن تنحو سياسة بايدن حيال إسرائيل على النحو التالي:

أولا: ركن "صفقة القرن" جانباً ما عدا ما تم تنفيذه منها، وتحديدا نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فيما عدا ذلك فإن بايدن لن يعتبر هذه الخطة أساساً للتسوية بين الطرفين، بل سيعمل على تسوية من خلال المفاوضات بين الطرفين مبنية على أساس حل الدولتين.

ثانيا: لن يقبل بايدن بسياسة الضم الإسرائيلية لمناطق في الضفة الغربية، بل سيؤيد أي ضم ضمن تسوية نهائية بين الطرفين.

ثالثا: من المحتمل أن تلجم الإدارة الجديدة الاستيطان في الضفة الغربية من دون تجميده نهائيا، ولن تسمح بهذه الكثافة غير المحسوبة للاستيطان كما يحدث الآن.

رابعا: سوف يعيد بايدن التفكير في القطيعة التي حدثت بين الولايات المتحدة ومؤسسات دولية ناقدة لإسرائيل، كما يمكن أن يعيد الدعم الأميركي إلى وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة.

خامسا: سيجدد بايدن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الإدارة الأميركية والسلطة الفلسطينية، حيث يعتبرها بايدن مركبا أساسيا في المنطقة وفي أي تسوية للصراع.

سادسا: سوف يعيد بايدن التفكير في العلاقات مع إيران عبر التفاوض معها على اتفاق نووي جديد، ربما يكون من ناحية واشنطن أفضل من الاتفاق النووي السابق المُبرم في فيينا.

لقد اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومعسكره اليميني في سياق الانتخابات الاميركية الاخيرة أن تداعيات هزيمة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام منافسه جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي السابق، قد تكون ذات طابع دراماتيكي على إسرائيل، نظراً لكون مواقف ترامب وبايدن حيال مختلف موضوعات السياستين الخارجية والأمنية تظهر بجلاء أن ثمة "فجوة كبيرة" بينهما. وكان من أبرز الملفات التي قد تكون مُرشحة لأن يطالها تغيير ملحوظ نتيجة تلك الفجوة ما يلي: احتمال تقليص ميزانية الأمن الأميركية؛ تراجع الضغوط المُمارسة على النظام الإيراني أو العودة إلى ما توصف بأنها "سياسة الإذعان" التي انتهجتها الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما وتسببت بإبرام الاتفاق النووي في العام 2015 والذي اعتبر بمثابة عامل محفّز لنظام الجمهورية الاسلامية أسفر في الوقت عينه عن المسّ بالأنظمة العربية الموالية لواشنطن؛ وأدى إلى عدم الاستمرار في شنّ حرب على ما تصفه إسرائيل بـ"الإرهاب الإسلامي"، الأمر الذي تماهت معه إدارة ترامب في حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام هذا التوصيف الذي يخلط بشكل متعمد بين الإسلام والإسلاموية الدموية.

وفيما يخص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية طرحت احتمالات شتى، منها أن تلجأ الولايات المتحدة، إذا ما تمت إطاحة ترامب، إلى إعادة بناء تحالفاتها السابقة في الخارج، ما من شأنه أن يجعلها تمنح وزناً أكبر لمواقف الأمم المتحدة وقوة عظمى أخرى مثل أوروبا. وبالرغم من أنه من غير المرجح أن يقوم بايدن بإلغاء قرارات أساسية اتخذها ترامب، مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان، لكن المتوقع هو أن يحاول إعادة التوازن إلى حد ما إلى علاقات الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل والفلسطينيين.

في موازاة ذلك من المرجح ألا تكون علاقة بايدن ببنيامين نتنياهو أو أي رئيس حكومة إسرائيلية آخر في مستوى علاقة ترامب، وكذلك من المتوقع أن يتجاهل بايدن بعض عناصر خطة ترامب للسلام ("صفقة القرن") ولا سيما منح ضوء أخضر لضم مناطق في الضفة الغربية إلى ما تسمى بـ"السيادة الإسرائيلية"، مشيرين إلى أنه من الناحية الرسمية لا يزال ملتزماً بحل الدولتين. وما يتعيّن فعله الآن بعد هزيمة ترامب، هو

ترقّب ما سيحدث حيال كل هذه الملفات وغيرها، مع وجوب عدم التغاضي عن أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بكونها خاصة واستراتيجية وستظل كذلك حتى في أثناء ولاية بايدن كما كانت أيضاً إبان ولاية أوباما.

9 – خسارة ترامب خسارة لنتنياهو:

يمتلك العديد من الإسرائيليين حزمة من الأسباب التي يعتبرونها وجيهةً بما فيه الكفاية، كي يعقدوا الآمال على أن تكون الهزيمة التي مُني بها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في انتخابات رئاسة الولايات المتحدة، بمثابة تعبيد الطريق للتخلص من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وحُكمه المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، خصوصًا أن من شأن هذه الهزيمة أن تسحب آخر ورقة رابحة يمتلكها الأخير في الوقت الحالي، وتشكّل خشبة إنقاذ من محاكمته المرتقبة بشبهات فساد، وتحت وطأة تفاقم الأزمتين، الصحية والاقتصادية، ترتبًا على تداعيات جائحة كورونا. وتحيل جلّ هذه الأسباب، بالأساس، إلى وجود قدر كبير من التبرّم من سياسة نتنياهو الداخلية، أكثر مما تحيل إلى معارضة سياسته الخارجية، إقليميًا ودوليًا، وتكشف عن توازنات قوى سياسية – حزبية يحتدم الجدل فيما بينها بشأن مسائل كثيرة، منها طابع نظام الحُكم المطلوب، وما تم التواضع على تسميته بالصراع العلماني – الديني، والصراع الطائفي .. إلخ.

ولا يخفى كذلك أن آمالًا كهذه تدغدغ آمال الكثير من الأوساط الفلسطينية، سواء عبر التعويل على اصطفاف سياسي إسرائيلي مغاير يتسبّب بتأليف حكومة بديلة لحكومة نتنياهو الخامسة الحالية، أو على نتائج انتخابات مبكرة أخرى. وبعض هذه الآمال يؤدي إلى تربية الوهم بأن ذهاب نتنياهو سيعني تغيير شخصية دولة الاحتلال بصورة نوعيّة. وبالاستناد إلى آخر الوقائع في هذا الشأن، ينبغي الاشارة الى ما يلي: حملة الاحتجاج الإسرائيلية الراهنة الرامية إلى تنحية نتنياهو لم تطرح بديلًا سياسيًا لحكمه ولسياسة اليمين المهيمنة على المشهد الإسرائيلي. وتظهر استطلاعات الرأي العام، أخيرا، في إجماع تام، أنه حتى في حال ذهاب نتنياهو سيحل مكانه سياسي يميني آخر، سيحظى بائتلاف حكومي واسع ومستقر على صورته وهواه. ولعلّ من المفارقات المرتبطة بهيمنة سياسة اليمين، والتي توقفت عندها عدة تحليلات، أن مثل هذا الائتلاف اليميني متيسّر لنتنياهو نفسه، ولكنه يشكّل العقبة الأساسية أمامه بسبب علاقاته السيئة مع كل من زعيمي

حزبي "إسرائيل بيتنا" و"يمينا" أفيغدور ليبرمان ونفتالي بينت، وميله إلى تفضيل شركاء ضعاف على غرار رئيس "أزرق أبيض" بيني غانتس.

بمنأى عن حملة تنحية نتنياهو، يُظهر الواقع القائم في دولة الاحتلال أن النزعات التي يمثلها، هو وأنصاره، تحوز على تأييد ثابت في أوساط الجمهور الإسرائيلي العريض. ولم يتآكل هذا التأييد كثيرًا، على الرغم من أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية غير المسبوقة. وأبلغ ما يشير إلى ذلك حقيقة أن نفتالي بينت هو الشخص الآخذ نجمه في الصعود بين أوساط معارضي نتنياهو، وفقًا لنتائج آخر الاستطلاعات.

ظاهريًا، يبدو الصراع كما لو أنه بين بينيت ونتنياهو، وأن ما يجري الحديث عنه هو انتخابات شخصية يطرح كل واحد من المرشحين الأساسيين فيها أيديولوجيا منافسة، غير أنه، في العمق، ليس على هذا النحو بتاتًا. وبموجب استنتاج أحد الأساتذة الأكاديميين، بالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي العريض، لن تكون الانتخابات المقبلة لاختيار زعامة جديدة ولغة سياسية جديدة أو لائحة قيَم جديدة، بل لانتخاب مدير عام ينتهج أسلوب إدارة يضمن الاستمرارية السياسية، وحتى لو كان هذا الجمهور يشعر باليأس من نتنياهو، فهو متمسّك بطريقه.

إن من يرغب في طرح بديل، عليه أولًا أن يستوعب أين تكمن جذور مشكلة سياسة إسرائيل الخارجية، فالمشروع الاستيطاني لا يزال القاسم المشترك بين "اليسار الصهيوني" ومعسكري اليمين والوسط. وما يُعرف باسم "معسكر السلام" مستعد للوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين، من منطلق سعيه، بالأساس، إلى الانفصال عن "الخطر الديموغرافي"، على ما ينطوي عليه ذلك من موقفٍ عنصري فاقع.

10– نتنياهو وبايدن:

بشكل استثنائي وغير معهود، فرض رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، على نفسه، أثناء الانتخابات الأميركية الأخيرة، الصمت، والتزم جانب الحذر في مواقفه وتصريحاته، بالنسبة لكل ما يتعلق بهذه الانتخابات وموقفه منها وتطلعاته من المرشحين، جو بايدن ودونالد ترامب. ومع أن ترامب شكّل لنتنياهو ودولة الاحتلال حليفاً لم تحلم بمثله قط، إلا أن ظروف رئيس الوزراء الإسرائيلي الداخلية من جهة، ومؤشرات الاستطلاعات الأميركية بشأن تراجع فرص فوز ترامب، فرضت على ما يبدو بداية موقف الحذر في تصريحات نتنياهو،

وعدم مسارعته للدعوة لصالح ترامب، خوفاً من أن تصحّ التوقعات، فيجد نتنياهو نفسه مع رئيس "غير مريح"، في أقل تعبير، على مستوى العلاقات بين الشخصين، ولكن ليس في سياق الموقف من دولة الاحتلال وأمنها. فمع فوز ترامب، سيزيد الاتجاه الحالي في الإدارة الأميركية في تبني كامل المنطق والرواية الصهيونية، سيزيد زخماً، وسيضاعف من الضغوط الأميركية على مزيد من الدول العربية، المرشحة للانضمام لقطار التطبيع، بدءاً من السعودية وسلطنة عُمان شرقاً وحتى المغرب غرباً. لكن سقوط ترامب سيدفع باتجاه تغييرات في السياسة الأميركية قد لا تكون جوهرية بالضرورة، لكنها قد تعيد التوتر إلى العلاقات بين البيت الأبيض وبين ديوان نتنياهو. وقد تكون لها تداعيات في الحلبة السياسية الإسرائيلية في حال اتجهت إسرائيل لانتخابات جديدة.

وقد يبثّ سقوط ترامب روحاً وأملاً في صفوف معارضي نتنياهو خلال المعركة الانتخابية الاسرائيلية المقبلة، لكنه لن يكون العامل الأكثر أثراً في تشكيل الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ولا في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ما لم تحدث في إسرائيل نفسها اصطفافات جديدة، وما لم تطغ قضايا فشل مواجهة كورونا وتداعيات ذلك على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، على المعركة الانتخابية، وهو ما سيحاول نتنياهو تفاديه بكل ثمن.

لن يؤدي التغيير الحاصل في الولايات المتحدة إلى تغيير داخلي في إسرائيل. فقد نجح نتنياهو عام 1996، بديماغوجيته القومية الشوفينية، في التغلب على خصمه شمعون بيرس، بالرغم حتى من التأييد المعلن لصالح بيرس من قبل الرئيس الأميركي الاسبق بيل كلينتون. هذا كله يعني أنه لا فائدة ترجى، عربياً وبالأساس فلسطينياً، من التعويل على تغيير في الولايات المتحدة، ما لم يقدم الفلسطينيون على تغيير في حالة الانقسام الداخلية، التي تبدو "مستدامة"، بالرغم من الويلات التي جرتها على الشعب الفلسطيني.

بعد بروز النتائج النهائية هنأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن على فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ووصفه بأنه "صديق عظيم لإسرائيل"، فيما أكد الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين والخارجية الإسرائيلية في تهنئتهما لبايدن الحرص على استمرار "التحالف الإستراتيجي القوي" بين واشنطن وتل أبيب. وكتب نتنياهو في تغريدة على حسابه في تويتر "نهنئ جو بايدن وكامالا هاريس"، مضيفاً : " انا وجو نعرف بعضنا منذ حوالي 40 عاما، وعلاقتنا دافئة، وأنا أعلم أنك صديق

عظيم لإسرائيل، وآمل أن أتمكن من الذهاب إلى أبعد من ذلك معكما لمزيد من تعميق التحالف الخاص بين الولايات المتحدة وإسرائيل".

وعقب إعلان ترامب أمام عدد من الصحفيين في تشرين الأول الماضي التوصل إلى اتفاق بين السودان وإسرائيل لتطبيع العلاقات بينهما، أجرى الرئيس الجمهوري اتصالات مع نتنياهو يسأله "هل تعتقد أن "جو الناعس" كان بمقدوره إبرام مثل هذا الاتفاق؟"، في إشارة إلى منافسه الديمقراطي جو بايدن. ورد نتنياهو –الذي يعتمد بقوة على دعم كلا الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة لبلاده– بالقول: إن "أمرا واحدا يمكنني أن أقوله لك، هو أننا نقدّر المساعدة من أجل السلام من أي فرد في أميركا". ويعد ترامب من أبرز حلفاء نتنياهو، وساعده كثيرا في التغلب على أزماته الداخلية التي كادت تطيح به خلال الأشهر الأخيرة. وكان نتنياهو مثل أغلبية الإسرائيليين يأمل بفوز ترامب في الانتخابات الرئاسية. وأظهر استطلاعان اسرائيليان حديثان للرأي أن 63%من الإسرائيليين يفضلون ترامب على بايدن و (17 أو 18%) يؤيدون بايدن وهي اقل من المترددين (20%). لكن لدى إعلان وسائل الإعلام الأميركية فوز بايدن احتفل آلاف الإسرائيليين بفوزه، وذكر أن آلاف المتظاهرين ضد نتنياهو في مدينة القدس احتفلوا بفوز بايدن، ورفعوا لافتات كتب عليها "الآن دورك للرحيل"، في إشارة إلى نتنياهو.

من جانب آخر، قالت حركة "الرايات السوداء" –التي تنظم المظاهرات ضد نتنياهو– إن الولايات المتحدة تمكنت من "التخلص من ترامب، والآن يتعين على إسرائيل أن تفعل الشيء نفسه مع نتنياهو". وأضافت في بيان: "يجب على إسرائيل أيضا أن تكتسب قيادة جديدة تعمل من أجل المواطنين وليس ضدهم".

مع ذلك، يعرف بايدن إسرائيل منذ فترة طويلة، وزارها للمرة الأولى في 1973، وقد أكد في 2015 أن الولايات المتحدة يجب أن تفي "بوعدها المقدس بحماية الوطن الأصلي لليهود". وعلى الرغم من العلاقات العميقة وزيارة 9 حكام ديمقراطيين مقابل 7 جمهوريين إسرائيل منذ العام 2017 – بحسب بيانات قدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية– فإن كثيرين في إسرائيل ينظرون بشك إلى فريق بايدن. ويخشى المسؤولون الإسرائيليون ظهور جيل جديد أقل تأييدا وربما يكون معاديا لإسرائيل داخل الحزب الديمقراطي، في حين يتبنّى سياسات متساهلة مع إيران. وعبّر زعيم المعارضة الإسرائيلية الوسطي يائير لابيد عن قلقه من

ظهور أصوات "متشددة" و"معادية لإسرائيل" بين الديمقراطيين الأميركيين، لكنه هنئ بايدن وهاريس، ودعاهما إلى "تعزيز العلاقات مع إسرائيل على أساس القيم والمصالح العزيزة على البلدين".

من ناحية أخرى قال الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين في برقية التهنئة التي بعث بها إلى بايدن "إن التحالف الإستراتيجي بين دولتينا أقوى من أي قيادة سياسية". كما أبرق وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي إلى الرئيس الأميركي الجديد مهنئا، وقال "إنني على ثقة بتطور علاقات التحالف بين بلدينا تحت قيادته".

11 – خاتمة:

يتزايد الحديث في إسرائيل هذه الأيام عن مدى تأثير نتائج الانتخابات الأميركية الأخيرة على مواقف الساحة السياسية الإسرائيلية التي تعيش هي أيضا أجواء انتخابية، مع فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة. والقاعدة العامة هي أن الانتخابات الأميركية لا تنعكس على الأجواء الإسرائيلية، باستثناء العام 1992 الذي برز فيه التدخل الأميركي لإسقاط حكومة إسحق شمير، بصعوبة شديدة، ولكن هذا الاستثناء لا يغير القاعدة. في المقابل، كشفت الانتخابات الأميركية عن عمق الفجوة السياسية والفكرية بين الإسرائيليين والأميركان اليهود الذين منحوا أصواتهم بأكثر من 75% لجو بايدن، وكانت نسبة اهتمامهم بإسرائيل 5% فقط؛ بينما نسبة شعبية ترامب في إسرائيل فاقت 75%. والمؤشرات الحالية تدل على أن المنطقة مع جو بايدن ستشهد تحولات ولو محدودة في ما يتعلق بالمسار الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا ما ظهر في تصريحات نائبة الرئيس المقبلة، كاميلا هاريس، بإعادة العلاقات السياسية مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وإعادة فتح ممثلية فلسطين في واشنطن، وإعادة الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وكما يبدو لوكالة غوث اللاجئين الأونروا. وسنسمع دعوات لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس حل الدولتين. ومقارنة بالأجواء والسياسات التي فرضها ترامب وفريقه في البيت الأبيض الذي سيطر عليه اليمين الصهيوني الاستيطاني، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عهد بايدن يدل على "انفراج" إن صح التعبير. ولكن في المشهد الحزبي الإسرائيلي القائم، هناك شك كبير في أن يلقى هذا الانفراج تحولا في الأجواء السياسية الإسرائيلية. فحتى أنصار الانفراج والحل السلمي في الشارع الإسرائيلي، لا يجدون اليوم، عنوانا واضحا من بين الأحزاب المنافسة على الحكم.

والتحالف الأكبر الذي واجه الليكود واليمين الاستيطاني في الجولات الانتخابية الثلاث، التحالف السابق لـ"أزرق أبيض"، نجح نتنياهو في اختراقه وشقه إلى ثلاث كتل.

لقد سبق أن أزال الحزب الجمهوري، الذي سيطر مع ترامب على الكونغرس والبيت الأبيض على حدّ سواء، اي إشارات إلى عبارة حلّ الدولتَين من مبادئه العامة للعام 2016، وهو "يرفض الفكرة الخاطئة على حد زعمه، بأنّ إسرائيل دولة احتلال". وبحدّ أدنى، يبدو أنّ التطوّرات الأخيرة في المنطقة تبرّر استخفاف الإدارة بالمسألة. ففي النهاية، لا يبدو أنّ المسألة الفلسطينية تحظى بعد الآن بأولويّة لدى حلفاء واشنطن في المنطقة. ويبدو أنّ الصراع يشكّل عائقاً أمام الروابط الأمنية والاقتصادية بين إسرائيل والكثير من البلدان العربية المجاورة لها. لكن نظراً إلى تاريخ الصراع الممتدّ على مدى قرن، ما من سبب للاعتقاد بأنّ الأمور ستبقى على حالها إلى أجل غير مسمّى. وقد يكون لسقوط حلّ الدولتَين تداعياتٌ بالغة الأثر، وليس على الفلسطينيين فحسب. فقد ساعدت اتّفاقية أوسلو على الإبقاء على الوضع الراهن المبهم الذي ليس فيه لا دولة واحدة ولا دولتان. لكن من دون احتمال قيام دولة مستقلّة، سيتحوّل حتماً تركيزُ التطلّعات السياسية الفلسطينية إلى المطالبة بالمساواة في حقوق المواطنة لجميع الذين يعيشون حالياً في ظلّ الحكم الإسرائيلي. وقد سبق أن بدأ هذا التحوّل في صفوف الفلسطينيين الأكثر شباباً الذين يعتبر الكثير منهم أنّ مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها هي الوسيلة الأضمن للحصول على حقوقهم. ولذلك يشكّل احتمال تحكّم إسرائيل إلى أجل غير محدّد بالملايين من الفلسطينيين الذين لا دولة لهم وحرمانها إيّاهم من الحصول على الجنسية وغيرها من الحقوق الأساسية معضلةً للسياسيين الأمريكيين أيضاً، ولا سيّما في الأوساط الليبرالية، التي عادة ما دعمت إسرائيل بقوّة لكن بدأت تتراجع في دعمها. فقد حذّر رئيس الخارجية السابق جون كيري، وهو داعمٌ قويّ لإسرائيل، من أنّه من دون حلّ الدولتَين تخاطر إسرائيل بأن تصبح "دولة فصل عنصري". ولخّص كيري المعضلةَ التي تواجه البلدَين بالقول: "كيف توفّق إسرائيل بين احتلالها الدائم ومُثلها الديمقراطية؟ وكيف تتابع الولايات المتحدة بالدفاع عن ذلك وتستمرّ في احترام مثلها الديمقراطية؟ لم يُجب أحد بشكل وافٍ عن هذه الأسئلة لأن لا أجوبة لها". وقد لا يعطي الاستقطاب المتزايد في الخطاب الأمريكي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أجوبة جاهزة، لكن بإمكانه أن يشكّل أساساً لنقاش محموم طال انتظاره.